

بناء على المرسوم عدد 10 المؤرخ في 02 مارس 2011 والمتعلق بإنشاء الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، نظرت الهيئة في طلبات تراخيص لبعث إذاعات خاصة جديدة، وردت عليها تباعا على مدى عدة أسابيع.

وإيماننا من أعضاء الهيئة، أن المرحلة التاريخية التي تمر بها بلادنا، تقتضى إعلاما حرا وتعدديا ومتنووعا، وأن هناك ضرورة قصوى لبعث إذاعات و تلفزيونات جديدة استجابة لرغبة المجتمع التونسي في المقطع مع المرحلة السابقة التي اتسمت بالمنع والتقييد. ورغم أن عملية بعث وسائل إعلام سمعية و بصرية تتطلب وقتا طويلا إلى حين انجاز الحزمة القانونية و الهياكل الإدارية التي تنظم ذلك، فإن الهيئة لا ترى ضررا في اعتماد معايير مؤقتة في انتظار إصدار كراس الشروط يطبق على كل المؤسسات السمعية البصرية حديثها و قديمها، بحيث يحل محل الاتفاق المؤقت الذي على ضوئه قد يتحصل الباعث الجديد على الرخصة.

انطلاقا من هذا التصور وضعت الهيئة مسارا لبلوغ الغاية، و فيما يلي أهم مراحلها:

#### المرحلة الأولى:

في ظل الفراغ القانوني و محدودية التجربة بالنسبة للعدد الإعلامي السمعي البصري في بلادنا، ارتأت الهيئة ضرورة تنظيم ورشات و لقاءات مع أصحاب الاختصاص في سبيل رسم الخطوط العريضة لمستقبل عملية إسناد التراخيص للإذاعات الخاصة.

وعلى هذا الأساس نظمت الهيئة الأنشطة التالية:

- 12 مارس 2011:

خلال ورشة العمل الأولى، قدم الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزيوني عرضا حول شبكة الإرسال الإذاعي والتلفزيوني مع تصور لبعث قنوات إذاعية جديدة. وقد أكد الديوان في هذا اللقاء على ندرة الذبذبات الإذاعية من نوع FM وضرورة أخذ ذلك بعين الاعتبار أثناء دراسة الملفات

- 9-10 أفريل 2011:

تم استدعاء كل من المديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي التونسي والمجلس الأعلى السمعى البصرى البلجىكى CSA، للمشاركة فى ورشة عمل تناولت "الأحكام الدستورية والقانونية الضامنة لحرية التعبير والمنظمة للقطاع السمعى البصرى". وقد أسهم فىها حضورا ومناقشة طالبو التراخيص الذين حاولنا تشريكهم فى مختلف هذه الأنشطة.

وقدم المجلس الأعلى للسمعى البصرى البلجىكى CSA رؤية تضمنت الحلول التقنية لتوفير المزيد من الإذبات فى الطيف الترددى التونسى. وأجاب المديوان الوطنى للإرسال الإذاعى والتلفزى على أهم التساؤلات التى طرحت فى هذا السياق.

- 13 أفريل 2011:

عقدت الهيئة لقاء مع وفد من الشبكة الدولية لتبادل المعلومات لحرية التعبير IFEX، تطرق إلى ثلاثة محاور رئيسية وهى:

1- ضبط هيكله الهيئة التعديلية و مهامها ووضع إطار قانونى لها.

2- تحديد منظومة عادلة وموضوعية وشفافة لمنح التصاريح لبعث الماذاعات والتلفزات.

3- إعداد كراس شروط.

- 14 أفريل 2011:

اجتمع أعضاء الهيئة بوفد من المجلس الأعلى السمعى البصرى الفرنسى، وتناول اللقاء عرضا للتجربة الفرنسىة فى إسناد التراخيص للإذاعات والتلفزات.

- 16 أفريل 2011:

نظمت الهيئة ورشة عمل بالاشتراك مع الشبكة الدولية لتبادل المعلومات لحرية التعبير IFEX والجمعية العالمية للإذاعات الأهلية AMA RC بحضور العديد من طالبي التراخيص، تناولت سبل بعث إذاعات أهلية وجمعياتية في تونس.

- 23 أفريل 2011:

التأمت ورشة عمل حول الإطار التشريعي لتوزيع الذبذبات و منح التصاريح، شارك فيها ممثلون عن الديوان الوطني للإرسال الإذاعي و التلفزيوني و أعضاء من المجلس الأعلى السمعى البصري البلجيكي CSA.

وحضر أعمال هذه الورشة العديد من طالبي التراخيص.

المرحلة الثانية:

أطلعت الهيئة طالبي التراخيص على السياق العام لبعث إذاعات جديدة، ثم انتقلت إلى وضع معايير موضوعية و مهنية معمول بها

دوليا يتم الرجوع إليها لدراسة الملفات، وذلك في سبيل المقطع النهائي مع آليات التعامل في العهد السابق التي اتسمت بالمحاربة والإقصاء.

بتاريخ 10 ماي 2011:

أصدرت الهيئة بلاغا أعلنت فيه عن المقاييس التي تعتمد في دراسة الملفات وتقييمها وهي كالتالي:

1. خدمة الصالح العام.

2. تعددية المشهد السمعي.

3. الاستقلالية عن السلطة التنفيذية والتنظيمات السياسية والدينية.

4. عدم مساهمة الأجنبي في رأس مال المشروع أو تركيبة مجلس الإدارة.

5. وجوب اعتماد طاقم صحفي محترف لضمان الالتزام بالمقاييس المهنية والأخلاقية.

6. وجود مخطط واضح ومفصل لمصادر التمويل المالي والتسيير الإداري لتأمين استمرارية المشروع

7. المساهمة في النهوض بالثقافة التونسية ودعم ضمان التعددية والتنوع في الفضاء العمومي.

8. المساهمة في حماية المجتمع من الاحتكار الإعلامي

9. عدم الجمع بين مؤسسة شهرارية أو اتصالية ومؤسسة إعلامية

ونُشرت هذه المعايير في مختلف وسائل الإعلام بهدف إطلاع العموم عليها و تحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية.

كما أعلنت الهيئة عن تنظيم جلسات استماع من 25 ماي الى 3 جوان 2011 دعت إليها أصحاب المطالب.

#### المرحلة الثالثة:

ورد على الهيئة 74 مطلباً لإحداث إذاعات خاصة افتقر أغلبها إلى العديد من المعلومات الأساسية. علما أن الهيئة أصدرت بلاغا بتاريخ 18 أبريل 2011 طالبت فيه بتحيين الملفات وإثراءها بالمعطيات الضرورية، ثم اعتمدت في دراسة الملفات المنهج التالي:

1. توزيع الملفات حسب مجالات البث:

- كامل تراب الجمهورية

- تونس الكبرى

- بقية الولايات

2. ترقيم الملفات والاستعاضة عن الأسماء بالأعداد وصياغة بطاقات مجدولة لتقييم الطلب.

3. تقسيم محتويات الملف إلى سبع وحدات وقع تقييمها وإسناد عدد من صفر إلى عشرة لكل وحدة على أن لا يتجاوز مجموع العلامات 70 نقطة كحد أقصى.

## المرحلة الرابعة:

في هذه المرحلة الأخيرة شكلت الهيئة لجنة للاستماع وأخرى للتقييم.

لجنة الاستماع: تتركب إلى جانب أعضاء الهيئة من ممثلين عن الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي والوكالة الوطنية للترددات وأكاديميين مختصين و صحفيين و خبراء دوليين وشخصيات من المجتمع المدني مشهود لها بالمنزاهة والمنضال من أجل حرية التعبير وحقوق الإنسان.

اجتمعت اللجنة من 26 إلى 28 ماي وتمحور برنامج عملها حول النظر في:

- اليوم الأول: ملفات الإذاعات التي طلبت البث على مستوى كامل الجمهورية

- اليوم الثاني: المطالب على مستوى تونس الكبرى

- اليوم الثالث: المطالب على مستوى بقية الولايات

عرض أصحاب المشاريع تصوراتهم لهذه الإذاعات كل على حدة، ثم طرح أعضاء اللجنة على كل صاحب مشروع أسئلة تهدف إلى تقييم مدى جدية مطلبه واستجابته للمعايير المعتمدة، علما أنه وقع تصوير هذه الجلسات و توثيقها.

لجنة تقييم: تكونت من بعض أعضاء اللجنة الأولى وتمّ تطعيمها بكفاءات جديدة و مستقلة.

اجتمعت بتاريخ 30 ماي 2011 لإبداء الرأي في المطالب.

وعلى ضوء أعمال هذه اللجنة وقع اختيار عدد من الملفات الأكثر استجابة للمعايير المتفق عليها .

التوصيات:

تكتفي الهيئة بعد الإصغاء إلى آراء متعددة من أهل الخبرة و الدفاع عن حرية التعبير بتقديم توصيات بإحداث 12 إذاعة، وينبع أساس هذا القرار من حرصها على ضمان حق المواطن في إعلام حر ومستقل ونزيه يتسم بالمهنية والجودة. وسوف تفسح المجال من جديد لمزيد الطلبات التي قد يساهم أصحابها في تطوير الأداء الإذاعي في البلاد نحو الأفضل.

الإذاعات الموصى بالترخيص لها:

1- راديو الكرامة: سيدي بوزيد (بعد دمج ملفين)

2- الشعانبي أف أم: القصرين

3- واحة أف أم: قابس

4- أوليس أف أم: مدنين

5- صوت المناجم: قفصة

6- صبرة أف أم: القيروان

7- كاب أف أم: الوطن القبلي

8- راديو أكسيجان: بنزرت

9- كلمة: تونس الكبرى

10- راديو 6: تونس الكبرى

11- كيف أف أم: تونس الكبرى

12- ابتسام أف أم: تونس الكبرى

وتبدي الهيئة الملاحظات والتوصيات التالية:



- اعتبارا للضغوط التقنية و المطالبات التي تلقتها الهيئة لإحداث إذاعات تغطي كامل تراب البلاد، تقترح الهيئة إجراء تقييم مستقل للطيف الترددي الحالي للموجة FM وللترددات التي سيتم توفيرها مستقبلا. والمهدف من هذا التقييم هو التأكد من المخطط الترددي في سبيل توفير خدمات إذاعية جديدة، متنوعة محليا و جهويا و وطنيا. واعتمادا على هذا التقييم الذي قد يثبت توفر إمكانية إحداث إذاعات تغطي كامل تراب البلاد، سيتولى الهيكل الدائم والمستقل الذي سيخلف الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، الإعلان عن مناقصة تتم وفق كراس الشروط المنتظر صدوره قريبا.

- توصي الهيئة بأن ينص الترخيص المؤقت على ضرورة بدء البث الإذاعي في أجل لا يتجاوز ستة أشهر. وتحدد مدة الترخيص بسنة انطلاقا من تاريخ أول بث. وفي الأثناء تتم صياغة كراس الشروط، وستحقق الهيئة أو الهيكل التعديلي الذي سينوبها، من مدى استجابة المؤسسة المرخص لها للشروط المعتمدة، وتتخذ قرارها بشأن مسألة التمديد.

- بداية من 2011 يتم اقتطاع جزء من مداخيل الإذاعات الخاصة لدعم الإذاعات الجهوية وإنشاء صندوق مالي لدعم الإذاعات الأهلية والجمعياتية.

- تعتقد الهيئة أن من حق باعثي الإذاعات الجديدة، إذا رغبوا في ذلك، القيام بإجراءات لتوفير البث الإذاعي بصورة مستقلة أو بالتعاون مع الديوان الوطني للإرسال. علما أن هذه الإجراءات تستوجب المراقبة لضمان تلاؤمها مع المقاييس التقنية المعمول بها.

- توصي الهيئة بإحداث صندوق للمساعدة على تنمية المشهد الإعلامي، وترى أن هذه المقترحات هامة جدا لطرحتها ضرورة دعم الإذاعات الجمعياتية والأهلية أو ذات الأهداف الاجتماعية والثقافية.

- توصي الهيئة بتخفيض معلوم البث بالنسبة للإذاعات الجديدة ووجوب اعتماد أسعار رمزية بالنسبة للإذاعات الأهلية والجمعياتية.

- نظرا لإمكانياتنا المحدودة ماديا و بشريا ولوجستيا تدعو الهيئة إلى عرض ملفات المرشحين على الدوائر الإدارية المختصة في المسائل المالية للتأكد مما ورد في الملفات من وثائق.